

التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية بين الواقع والطموح

د. عمار مجيد كاظم
قسم الاقتصاد
المقدمة

لقد ظهر إلى الوجود وعلى صعيد البلدان النامية المطبقة لسياسات التصحيح الاقتصادي وجهتا نظر متناقضتين في الطرح، الأولى تعد امتدادا لطروحات التنمية التقليدية والتي ظهرت مع بدايات حركات التحرر من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية والمفسرة لحالة التخلف بنظريات التبعية والاستعمار والتي نجدها بشكل خاص في أدبيات التيارات الماركسية والأحزاب القومية والاشتراكية. وتتلخص حلولها التنموية بانتهاج سياسات التخطيط المركزي، مع اعتبار أي دعوة لتطبيق الاقتصاد الرأسمالي الحر تراجعاً عن النهج الوطني، وعودة للاستعمار. أما الطروحات الثانية فهي تتمثل بسياسات التكيف أو التصحيح الاقتصادي وهي إحدى آليات العولمة، التي تعدها المنقذ لاقتصاداتها المتخلفة لأنها وباختصار تقربها من سريان قوانين السوق التلقائية عليها، وبالتالي إمكانية ربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو ما يتبغيه هذه الطروحات. ولقد اهتم الفكر العالمي بظاهرة العولمة تحليلاً وتفسيراً لمضامينها ومفاهيمها، فما نشر عنها خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم يفوق ما كتب عن غيرها من الإيديولوجيات التي عرفت العقود الخمسة الماضية، واختلف المفكرون في فهمها وتحليل أبعادها، فهي ظاهرة متعددة الجوانب، قد تتعلق بحرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من عمل ورأس مال أو تقنية، أو تتعلق بتقريب العالم وتحويله إلى قرية كونية استجابة لثورة الاتصالات، وكذلك ظهور المنظمات العالمية وتحكمها بالاقتصاديات الوطنية مع انكماش الدور التدخل للبلد...، وعليه مازال مفهومها غامضاً على الرغم مما كتب عنها. حيث يذهب دعاة العولمة إلى أنها تزيد الاعتماد المتبادل بين سكان العالم، وتتيح فرص كثيرة لملايين البشر على أساس أنها تسمح بتزايد معدلات التجارة وتبادل التقنية الجديدة، فهي لا تعرف حواجز أو قيود وتجتاح كل الحدود الجغرافية والوطنية، وفي مقابل ذلك فالواقع يشير إلى وجود فرص لمزيد من النمو ومخاطر لمزيد من التهميش، وجاء هذا التناقض بفعل منظومة من المؤسسات الرأسمالية التي تقوم بنشر العولمة والترويج لها، وكذلك تقسيم منافعها على المستوى العالمي.

وعلى صعيد الدول العربية التي لا تملك هامش كبير من التصرف في اختيار نظمها الاقتصادية والسياسية بسبب حجمها النسبي الصغير (2.3%) من الاقتصاد العالمي، واعتمادها على الأسواق العالمية لأهم منتجاتها الاقتصادية (النفط)، فهي قبلت بالإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، ولكنها تبدو أكثر تردداً في قبول الإصلاح السياسي خاصة لما يمكن أن يترتب عليه من تغيير في شكل النخب الحاكمة أو أسلوب عملها عن طريق التداول السلمي للسلطة بفعل آلية صناديق الاقتراع الديمقراطية. فالقرن الماضي لم يشهد إلا حالة "سوار الذهب" في السودان على الأقل من التنازل السلمي والطوعي عن السلطة بعد انقلاب عسكري استلم على أثره السلطة كمعظم النخب العربية الحاكمة، فهذا عكس توجه النخب السياسية في إستماتهم بالمحافظة على عروشهم. وكثيراً ما يبرز هذا التردد بالتحجج بالقول -ولو أمام أولياء نعمتهم الأمريكيين الساعين لنشر ثقافة الليبرالية والديمقراطية حسب زعمهم، بهدف كسب رضاهم ومعاوناتهم: "أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب الاستقرار وأن الإسراع بالتغيير السياسي قد يهدد هذا الاستقرار وبالتالي يعرقل أسس الإصلاح الاقتصادي". فالمسألة كما تروج لها النخب

العربية الحاكمة ليست رفضاً لمبدأ الإصلاح السياسي في ذاته بقدر ما هو اختيار الوقت المناسب، وفي تتابع واضح - إصلاح اقتصادي يتلوه... (إلى أن يموت آخر فرد من عائلة الحاكم) تغيير سياسي.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة عموماً إلى كشف آثار العولمة، على الاقتصادات العربية، مع دراسة نتائج تلك الآثار على النمو والتنمية.

مشكلة الدراسة:

يمكن تضمين مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: ما هي النتائج المترتبة عن تطبيق آليات العولمة على الاقتصادات العربية؟، وهل هذه النتائج منسجمة مع تحقيق التنمية المستدامة؟.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: "في ظل تحديات العولمة وخيار اقتصاد السوق الحر وتأثيرات التجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية، التي يواجهها العالم النامي والذي يشكل العالم الإسلامي والعربي بشكل خاص جزءاً منه، يقف العالم العربي في مفترق طرق يضطره إلى خوض غمار هذه التحديات مستثنياً قرار العزلة عنها، وبالتالي فمواجهة هذه التحديات مع الإصرار على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي عموماً والتنمية المستدامة بشكل خاص هو الهاجس الذي ينبغي تحديده كهدف.

هيكل الدراسة:

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: الأول هو التنمية المستدامة مفهومها مقوماتها ضوابطها ومؤشراتها، والمبحث الثاني هو آثار العولمة وإشكالية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

المبحث الأول

التنمية المستدامة مفهومها

مقوماتها ضوابطها ومؤشراتها

يمكن تعريف العولمة بشكل مبسط على أنها تعني "رفع الحواجز والقيود أمام المال والتجارة والاستثمار والثقافة بكل أنواعها، واستبدال المفاهيم الدينية والقومية والوطنية بأخرى عالمية، والتي تتطلب إذابة كل التقاليد والأعراف وحتى القوانين الداخلية للدول القومية في بوتقة الشروط والظروف الخاصة بالمرحلة الحالية للنظام الرأسمالي" (1).

فأولئك الذين يحطون من سمعة العولمة غالباً ما يتجاهلون منافعها. ولكن أنصار العولمة تعد بالنسبة لهم تقدماً وخصوصاً تلك المصممة وفق الطراز الأمريكي، وعلى البلدان النامية أن تقبل بها إذا ما أرادت النمو ومحاربة الفقر بشكل فعال. على الرغم من كون العولمة لم تجلب للعديد من البلدان النامية منافعها الاقتصادية الموعودة. فالانقسام المتنامي بين الأغنياء والفقراء ترك أعداداً متزايدة في العالم النامي تقبع في فقر مدقع، ليعيشوا بأقل من دولار في اليوم. وعلى الرغم من الوعود المتكررة بتقليل الفقر التي قطعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فإن العدد الفعلي للأشخاص اللذين يعيشون حالة الفقر قد ازداد من الناحية الفعلية مائة مليون تقريباً، وحصل هذا في الوقت نفسه الذي ازداد فيه الدخل العالمي الإجمالي من الناحية الفعلية بمعدل (2.5%) سنوياً (2).

أصبح الاقتصاديين في السنوات الحديثة الماضية أكثر اهتماماً بالموضوعات المتعلقة بالبيئة والتي ترتبط بنجاح جهود التنمية. فهناك تفاعل بين الفقر والتدهور البيئي، والذي يمكن أن يقود إلى عملية تدوم وتتواصل ذاتياً. وكنتيجة للجهل أو الضرورة الاقتصادية، فإن بعض فئات المجتمع تقوم بعملية تدمير أو استنفاد لموارد تعتمد عليها الحياة، كما أن تزايد الضغوط لزيادة الضرائب على الموارد البيئية في الدول النامية يمكن أن يكون له

نتائج خطيرة على الاكتفاء الذاتي في العالم الثالث، وعلى توزيع الدخل، وكذلك على النمو المرتقب في المستقبل . فالتدهور البيئي يمكن أن يقلل من خطوات التنمية الاقتصادية من خلال التكاليف المرتفعة التي تنفقها الدول النامية على الصحة وانخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية وخاصة المورد البشري.

تشير التنمية المستدامة إلى مجموعة واسعة من القضايا، وهي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية. ويحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو التنمية المستدامة: معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات. وتمكن المؤشرات أصحاب القرار وواضعي السياسات من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعدهم على رصد التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة. تم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب، تناول الأول الظروف التي أدت إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة، والثاني مفهوم التنمية المستدامة، والثالث مقومات وأسس التنمية المستدامة، والرابع ضوابط التنمية المستدامة، والخامس مؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الظروف التي أدت إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة

نتج عن مشروعات التنمية التي يقوم بها الإنسان لتحسين حياته وتطويرها نحو الأفضل، واستخدامه لكل الموارد والوسائل والأدوات والمعرفة المتاحة، أن نفذ خططا للتنمية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأحدث كثيرا من الانجازات والنجاحات، منها: زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستهلاك، وتحسن في مستويات المعيشة في العالم بشكل عام وارتفاع نصيب الفرد نسبيا من الناتج القومي الإجمالي، وزيادة معدلات العمر المتوقع للإنسان، ونقص في معدلات وفيات الرضع والأطفال، وتخلص العالم بشكل كبير من عدد الأوبئة، وزيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه الشرب ووسائل الصرف الصحي، وزيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم، وزيادة عدد الأسر ذات السيارات والمنزليين... الخ. لكننا نشهد على الجانب الأخر إضرارا بالمحيط الحيوي، يتمثل بـ: قطع الغابات، وتدهور الأرض، التصحر، المعدلات الخطيرة لفقد التنوع البيولوجي، تخلخل الأوزون في طبقة "الاستراتوسفير"، مخاطر تغير المناخ، تعاظم تراكم كميات كبيرة من النفايات بما في ذلك النفايات الخطرة، استنزاف المعادن، الإسراف في استهلاك المياه⁽³⁾، حيث تشير التوقعات إلى تسارع وتيرة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ما لم تحدث تغييرات على مستوى السياسات. غير أن هذه التوقعات تتنوع تنوعا واسعا، وذلك نظرا إلى عدم اليقين الذي يحيط بما سيتحقق من معدلات في نمو الإنتاجية، وفي تحسن كثافة استخدام الطاقة، وفي تقارب الاقتصادات الصاعدة والنامية مع مستويات المعيشة السائدة في الاقتصادات المتقدمة. فعلى سبيل المثال هناك اختلافات كبيرة في نمو الانبعاثات المتوقع أن تظهر حتى في الدراسات المستندة إلى التقرير المستخدم على نطاق واسع وهو: "التقرير الخاص بشأن سيناريوهات الانبعاثات (SRES) الذي وضعه الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ (IPCC) والتابع للأمم المتحدة. فتتراوح توقعات الانبعاثات الواردة في الدراسات المستندة إلى هذا المصدر بين (22%) و (88%) في المدة بين عام 2000 وعام 2030، وتتراوح بين (-40%) و (237%) في المدة بين عام 2000 وعام 2100. ونطوي توقعات السيناريو على مخاطر عالية تتمثل في حدوث تغير هائل في المناخ بحلول نهاية القرن. ويتوقع الفريق المشار إليه أنه ما لم يتم تطبيق سياسات للسيطرة على الانبعاثات، فسوف ترتفع درجات الحرارة العالمية بمقدار (2.8) درجة مئوية في المتوسط على امتداد القرن القادم. ويلاحظ أن أفقر (20%) من سكان العالم هم المجموعة التي تعاني من سوء البيئة بصورة كبيرة. فالتدمير البيئي الشديد يؤدي إلى ضغوط سكانية على الأرض

الحدية، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض وانخفاض متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء. بالمثل يؤدي ذلك إلى صعوبة الحصول على مياه نظيفة وصحية تؤثر بدورها أساسا على الفقراء والتي تسبب حوالي (80%) من الأمراض المنتشرة. ومن بين الحلول الأخرى لهذه المشاكل البيئية المتعددة: تعزيز إنتاجية الموارد وتحسين الظروف المعيشية بين الفقراء، وتحقيق نمو بيئي قابل للاستمرارية يكون مترادف ومتوافق في نفس الوقت مع تعريف التنمية الاقتصادية (4).

وإزاء هذه المشاكل والمخاطر البيئية، نظم المجتمع الدولي اجتماعا حافلا، هو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992، والذي عقد في مدينة "ريودي جانيرو" بالبرازيل، حضره عدد من رؤساء الدول وأطلق عليه "مؤتمر الأرض"، ولقد أصدر المؤتمر خطة عمل شاملة، أسماها أجندة القرن الحادي والعشرين، وأقر صيغة اتفاقية دولية لصون التنوع الإحيائي "البيولوجي"، واتفاقية دولية تتناول قضايا تغير المناخ، وإطار عمل لصون الغابات، وشكل لجنة من ممثلي الحكومات لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، والتي تم الاتفاق عليها في عام 1994. ولقد بدأ المؤتمر وكأن العالم يجمع أمره على معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان، وظهرت الفكرة الأساس التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين وهي فكرة التنمية المستدامة (5). ثم تلا ذلك المؤتمر الذي عقد في مدينة "كيوتو" اليابانية في عام 1997، وكلها تؤكد على حقيقة: أن معظم الدمار البيئي الحادث الآن سببه الدول المتقدمة، ولكن مع ارتفاع معدلات الخصوبة في العالم النامي، وزيادة متوسط الدخل، وزيادة عدم العدالة في توزيع الدخل، من المتوقع أن ينقلب الوضع في القرن الحادي والعشرين، ليصبح العالم النامي هو أكبر مصدر للتلوث والدمار البيئي. وحتى الآن ليس واضحا كيف سيتم توزيع نفقات إصلاح البيئة العالمية؟، هل سيكون حسب متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الملوثة؟، (وهنا ستتحمل الدول المتقدمة الشطر الأكبر من النفقة)، أم سيكون بحسب معدل النمو في نصيب الفرد من الملوثات، (وهنا سيكون على الدول النامية أن تتحمل معظم النفقات) (6).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

كان الاعتقاد حتى بداية السبعينات من القرن الماضي، أن النمو الاقتصادي يقوم على حساب حماية البيئة، وأنه لا يمكن الجمع بين هذين التوجهين، وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن أي نمو اقتصادي يعني القضاء على البيئة وتدميرها. ولكن بخروج مفهوم التنمية المستدامة والذي يرى فيه البعض نموذجا تنمويا جديدا وبديلا عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، في حين يرى فيه البعض الأخر رؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد. تغيرت النظرة السابقة للنمو الاقتصادي كليا، ولكن مع ظهور تعريفات واستخدامات كثيرة له. ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 والذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة، توضيح الخلط في التعريف والشروط والمتطلبات، وذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم، واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفا واسعا للتداول للتنمية المستدامة، وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربع مجموعات هي: التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية. ويخلص التقرير من هذه التعريفات بان القاسم المشترك لها، هي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب عليها أولا أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، وأن لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية ثانيا، وأن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية المتمثلة بـ (المسكن، الصحة، مستوى البيئة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان). ثالثا، وأخيرا أن لا تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة. وبالتالي تركز التنمية المستدامة على جعل التنمية

الاقتصادية والاجتماعية لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية. كما وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وبآثارها البعيدة على البيئة وعلى الناس في المستقبل⁽⁷⁾.

وبالتالي يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بكونها: "نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن. و تنظر للطاقات المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التنمية. فهذه التنمية خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة صحية و خلاقية". فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية. فالمضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي (كالحرية من الفقر) أو الحرية بمعناها الإيجابي (كحرية المرء على إختيار نوع الحياة التي يرغب فيها). فهي نظرية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن⁽⁸⁾.

المطلب الثالث: مقومات وأسس التنمية المستدامة

تتضمن مقومات وأسس التنمية المستدامة عددا من الأسس من أولها وأهمها الإنسان وهي كالآتي :

أولاً: الإنسان

وهو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى. لقد كان عدد سكان العالم أقل من (5.5) مليار نسمة عام 1993 ومن المتوقع أن يصل إلى (8) مليار عام 2025. وينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية، والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى، والخدمات الأساس مثل التعليم وصحة الأسرة، وإعادة تشجير الغابات، وتوفير فرص العمل، والرعاية البيئية. كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزءاً من استراتيجيات التنمية المستدامة، ويجب على الدول أن تحدد لها أهدافاً وبرامج سكانية، واضحة في الاعتبار أن التكوين الهرمي للسكان والذي تزداد فيه نسبة صغار السن، سوف يخلق في المستقبل القريب مطالب وضغوطاً على الموارد. ولذلك طالبت أجندة القرن الحادي والعشرين من الدول أن يتعرفوا على القدرات الاحتمالية لمواردهم، مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل المياه الأرض، والعوامل البيئية الأخرى: كصحة النظام البيئي، والتنوع الإحيائي. والقدرة الاحتمالية تعني: "مقدرة الموارد على إعالة وتقديم احتياجات البشر بدون إهدارها أو استنزافها"، كما تنبأ أجندة القرن الحادي والعشرين إلى أن العالم يحتاج إلى دراسات جادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية، متضمنة اتجاهات السكان، ونصيب كل فرد منهم من الناتج الإجمالي للدخل، وتوزيع الثروة، والهجرات المنتظرة نتيجة للتغير المناخي. وفي عام 2001 حسب إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان، بلغ عدد سكان دول العالم الإسلامي الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نحو (1.144) مليار نسمة، وهم يشكلون نحو (18%) من جملة عدد سكان العالم في نفس السنة، وما يوازي عدد سكان المناطق

الأكثر نمواً في العالم (الدول المتقدمة) والتي يبلغ عدد سكانها نحو (1.193) مليار نسمة، بينما يشكلون نحو (23.3%) من سكان المناطق الأقل نمواً، والتي يشكل سكانها نحو (4.940) مليار نسمة. ونتيجة لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لمعظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تبلغ ما بين (2.5%) و (3%) سنوياً (40) دولة من (48) دولة، وأيضاً ارتفاع نسبة صغار السن أقل من (15) سنة، وسيادة النمط الزراعي في معظم اقتصادات هذه الدول، فإن الإسقاطات السكانية لها مرتفعة، ويتوقع أن يصل عدد سكان هذه الدول عام 2025 (1.699) مليار نسمة، وفي عام 2050 (2.227) مليار نسمة. كما يقدر الخبراء أنه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة مطلقة أو نقمة مطلقة، فبالتحليل الموضوعي نجد أن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر حسب الظروف المحلية، واحتياجاته، وموارده وتطلعاته، فهناك دول تحتاج إلى الزيادة السكانية، وعندها من الموارد الكافية لاستيعابها، وهناك بلاد قد تؤدي الزيادة السكانية فيها إلى آثار سلبية، لقلة الموارد. والمهم أن يكون للدولة سياسة سكانية، ولا يترك النمو السكاني فيها بدون تخطيط (9).

ثانياً: الطبيعة

مع استمرار الزيادة في سكان العالم، وارتفاع مستوى الدخل، نجد أن صافي الدمار البيئي للكرة الأرضية أخذ في الازدياد. فوجود بعض التنازلات يعد أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية العالمية المستدامة. فاستخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة، يجعل بعض التغيرات البيئية تحقق وفراً اقتصادياً، ويجعل البعض الآخر يتم بتكلفة أقل. ومن ناحية أخرى، فإن الكثير من التغيرات الأساسية تستلزم القيام باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا التي تقلل التلوث، فلا بد من قبول بعض التعارض بين تحقيق زيادة في الناتج وبين تحسين أوضاع البيئة. وكلما كانت الدولة أكثر فقراً، قلت قدرتها على تحمل مثل هذه النفقات. فهناك عدد من القضايا مثل: التنوع البيولوجي، وتدمير الغابات التي تنمو بالأمطار، والنمو السكاني، سوف تركز على أكثر مناطق العالم تضرراً من الناحية الاقتصادية. ففي غياب المساعدات الكافية للدول ذات الدخل المنخفض، نجد أن الجهود البيئية سوف تمول على حساب برامج اجتماعية أخرى مثل: التعليم، والخدمات الصحية، وخطط التوظيف، وهي برامج ذات أهمية كبرى للحفاظ على البيئة العالمية (10).

ويعبر عن الطبيعة بالمحيط الحيوي: وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة وتفصيلها كالآتي (11):

١- الموارد المتجددة: مثل الغابات ومصائد الأسماك والمراعي والمزارع، ويعد الإنسان عنصراً رئيساً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي.

٢- الموارد غير المتجددة: وهي مواد مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة وسحيقة، ما يؤخذ منها لا يعوض ولا يتجدد، وتضم هذه المجموعة خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر وغالبية المياه الجوفية. وترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها، أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، وهذا الترشيح هو التنمية المتواصلة أو المستدامة أو المطردة. وحالياً في عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الاقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها: العمالة ورأس المال، أصبحت حالياً في عهد الثورة الثالثة هي الفكر والعلم والابتكار. فقد أصبحنا نتكلم الآن عن زراعة بلا زراع وبلا مزارع، وعلى سبيل المثال ففي مادة الثوماتين (Thaumatococcus) وهي موجودة في فاكهة إحدى النباتات الأفريقية والتي تعادل حلاوتها السكر مائة ألف مرة، استطاع العلماء عن طريق تكنولوجيا جديدة هي فصل أو تقطيع الجينات (Gene Splicing Techniques) أن يفصلوا الجين الخاص بهذه المادة، وأن ينتجوه معملياً بكميات تجارية في معامل بكتيرية،

وتستطيع أن تتصور حجم هذه الزراعة العلمية العملية على إنتاج قصب السكر والبنجر في مختلف أنحاء العالم، واثّر ذلك على العمالة الموجودة حالياً في المزارع، واثّر ذلك على الأرض التي كانت تستغل في هذا الشأن.

ثالثاً: التكنولوجيا

لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسباً في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء. وقد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، بريئة الضرر، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضراراً جسيمة خفيت علينا مثل مركبات الفريون (الكلوروفلوروكربون) والتي اكتشفت عام 1928، وطبقت عام 1930 كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم صناعة التبريد وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة، وبعد خمسين عاماً علمنا أن هذه المركبات قد تكون سبباً في واحدة من قضايا البيئة العالمية وهي تضر بطبقة (الأوزون) في (الاستراتوسفير) ⁽¹²⁾.

المطلب الرابع: ضوابط التنمية المستدامة

يمكن تقسيم ضوابط التنمية المستدامة إلى قسمين: الأول هو ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للنظم البيئية الطبيعية، والثاني هو الضوابط بالنسبة للمحيط الاجتماعي أو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة، وتفصيل ذلك كالآتي ⁽¹³⁾:

أولاً: ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للنظم البيئية الطبيعية

قدمت وثيقة الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة 1980، وتقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1978، وصورتها المعدلة والتي كانت حجر الزاوية في مداورات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992، ثلاثة مقاصد أساس فيما يتصل بالنظم البيئية الطبيعية وهي:

- 1- لمحافظة على العمليات البيئية الأساس التي هي أساس صحة النظم والتي تعتمد عليها الأحياء (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نقاء الماء، نقاء الهواء)
- 2- صيانة الموارد الوراثية أي المكونات الوراثية الموجودة في كائنات العالم (الأنواع والسلالات من نبات وحيوان)، وهو التنوع الذي تعتمد عليه برامج تربية الأنواع واستنباط السلالات المحسنة وتعتمد عليها فرص استكشاف مواد جديدة تدخل في التطور التكنولوجي بصفة عامة.
- 3- تأمين الاستخدام المتواصل للأنواع (الكائنات الحية)، والنظم البيئية وخاصة مصائد الأسماك وغيرها من الكائنات البرية والغابات، أي لا يكون الحصاد أكبر من قدرة النظام على الإنتاج والعطاء.

وهذه الضوابط تنطبق على النظم الطبيعية وعلى النظم التي يديرها الإنسان. وتقضي التنمية المستدامة أن يراعي الإنسان هذه الضوابط ويراعي أهمية صون النظام البيئي، بحيث يصبح صحيحاً قادراً على الإنتاج والعطاء بأن يخطط معدلات استهلاكه في الحدود المرعية ليحافظ على التوازن بين الإنسان (عدداً واستهلاكاً) وبين طاقة النظم البيئية وقدرتها على التحمل، وهذا وجه رئيس من أوجه الضبط الاجتماعي.

ثانياً: ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للمحيط الاجتماعي

تقوم التنمية البشرية المستدامة على أربعة عناصر الهدف منها عملية توسيع اختيارات البشر، وهي كالآتي:

1- الإنتاجية (Productivity)

وهي تعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم وذلك بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر.

2- الإنصاف والعدالة الاجتماعية (Social Equality)

وهي تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار إشراك جميع مكونات المجتمع وفي مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث تكون متاحة للجميع.

٣- الاستدامة (Sustainability)

وتحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهذا ما يحتم مأسسة التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.

٤- التمكين (Empowerment)

على التنمية أن تكون من صنع البشر، لا من أجلهم فحسب، وهذا ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها إلى حيز الواقع، وحتى نضمن لتلك المشاركة الفعالية والنجاح فلا بد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد في المجتمع على مصيره.

وينبغي أن تتضمن سياسات التنمية المستدامة أهدافا تتصل بالسكان: أعدادهم وتوزيعهم وخصائصهم، ويكون القصد هو تحقيق التوازن على المدى البعيد بين الموارد وحاجات الناس. وأن يكون هدف التعليم والتدريب وآلياته ومؤسساته هو تنمية الموارد البشرية، أي يعمل على تحويل الرجال والنساء إلى ثروات للمجتمع، ولا يتم كما هو حاصل في كثير من الأحوال، تحويل النساء إلى عبء اجتماعي، وهنا تبرز وظائف جديدة لمؤسسات التعليم والتثقيف الوطني وعلى رأسها وسائل الإعلام لأنها قادرة على:

- إتاحة البيانات والمعارف للناس.

- نشر الوعي بقضايا المجتمع عامة وقضايا البيئة والتنمية خاصة.

وينبغي بيان الوسائل والقنوات التي يسهم عن طريقها الفرد في سعي مجتمعه لتحقيق التنمية المستدامة، وتجاوز الأضرار البيئية التي تهدد الحاضر والمستقبل. ولقد كان المدخل إلى التنمية الناجحة في اليابان ودول النمور الآسيوية التعليم والتدريب الرشيد. كما ينبغي أن تكون خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار المدى الزمني الممتد الذي يراعي مصالح الأجيال التالية مع الحرص على كفاية المتطلبات الأساس والمشروعة للجيل الحاضر، وهذه مسألة تتصل بالأخلاق الاجتماعية.

وتقوم التنمية المستدامة على العدل الاجتماعي ومن ثم تتضمن خططها الوسائل والظروف التي تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء، وتحقق مشاركة الناس مشاركة ايجابية وفعالة في مراحل التخطيط، ووضع برامج التنفيذ، ومتابعة إجراءاته.

وتستهدف التنمية المستدامة استخدام الأرض (الحيز الوطني) أفضل استخدام للمحيط الحيوي، وتقليل التعارض بين الاستخدامات المختلفة، وأن تلتزم في كل هذا بأولويات يتفق عليها المجتمع ويتقبلها.

وأن تتضمن المؤسسات العاملة في تنمية الموارد الطبيعية عناصر لإدارة المخاطر البيئية، نذكر منها على سبيل المثال: نوبات الجفاف وحوادث السيول، وأن تعتمد هذه القطاعات في عملها على أجهزة الرصد والإنذار المبكر، والتنظيم الاجتماعي لمقابلة الكوارث وآليات التعويض والغوث للمصابين والمتضررين.

كما ينبغي أن تعمل المؤسسات الوطنية على دعم التعاون الإقليمي في تنمية الموارد المشتركة (أحواض الأنهار الدولية، البحار الإقليمية، مصادر المياه الجوفية الإقليمية)، والتعاون على درء المخاطر البيئية ذات المدى الإقليمي (التلوث العابر للحدود)، ودعم التعاون الإقليمي في القضايا ذات المدى العالمي (تغير المناخ، تخلخل طبقات الأوزون،

تدهور التنوع الإحيائي... الخ)، أو بمعنى آخر أن تتقبل السياسات الوطنية فكرة التعاون العالمي، وتسهم في الجهود العالمية لصون بيئة الكرة الأرضية.
المطلب الخامس: مؤشرات التنمية المستدامة

لقد دعى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف "بقمة الأرض" سابق الذكر، الذي عقد في "ريودي جانيرو" في عام 1992، بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة. فجدول أعمال القرن والواحد والعشرون يخصص فصلا لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ، وعلى الخصوص الفصل (40) المعنون: "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات، الذي يدعو إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية. ونشأت عن قمة الأرض لجنة للتنمية المستدامة التي نشرت في عام 1996 كتابا حول هذا الموضوع يتضمن قائمة بنحو (130) مؤشرا مصنفة في أربع فئات رئيسية: اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات المتعلقة بهذه الفئات الأربع كلها للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة. ويمكن للبلدان أن تختار منها المؤشرات التي تتلاءم مع أولوياتها ومع القضايا الملحة التي تواجهها والأهداف التي تتوخاها. وقد اعتمد إطار تحليتي تم في سياق تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية، الأولى هي مؤشرات القوة الدافعة وهي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط عند تطبيق التنمية المستدامة. والثانية تعرف بمؤشرات الحالة وهي تصف الحالة القائمة في ظل تخلف اقتصادي موجود. والثالثة هي مؤشرات الاستجابة وتعكس التدابير المتخذة وتبين استجابة البلد للتنمية المستدامة. فأصبح إطار اعتماد (القوة الدافعة-الحالة-الاستجابة) يشكل طريقة للتصنيف ولا يسمح بهيمنة العلاقات أو الروابط السببية بين المؤشرات ضمن الإطار. وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أنه من غير الواقعي الاختيار بين (130) مؤشرا فخففت عددها إلى (59) مؤشرا، يمكن للبلدان أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية⁽¹⁴⁾.

ويقصد "بالتنمية البشرية" زيادة فرص الاختيار أمام أفراد المجتمع في العديد من المجالات في مقدمتها الصحة والتعليم والدخل، وتتمثل بالدليل التركيبي للتنمية البشرية (Human Development Index). وتشير الصحة إلى العمر المتوقع عند الميلاد، ويعكس التعليم نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، بينما يشير الدخل إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مرجحا بالقدرة الشرائية الحقيقية، ويقدر الدليل بدلالة ما يسمى "بمعدل الحرمان" في المكونات المذكورة. وتعكس أوضاع التنمية البشرية في عقد التسعينات في الدول العربية نمط السياسات الاقتصادية والاجتماعية خلال ربع القرن الأخير، إذ أنها حصيلة أداء هذه السياسات من جانب وندرة الموارد من جانب آخر. وبمعنى آخر أن "دليل التنمية البشرية" (HDI) يعكس كفاءة أداء السياسات المحلية ونمط الصدمات الاقتصادية نتيجة الاختلال الخارجي، وبالتالي فإن إشكالية التنمية البشرية هي حصيلة مصفوفة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي. وقد تبين من تقارير التنمية البشرية خلال عقد التسعينات الذي أجراه خبراء في دول العالم (175) دولة إلى ثلاثة مجاميع أو مستويات على وفق قيمة دليل التنمية البشرية الذي يتراوح بين الواحد الصحيح والصفير. وكلما ارتفعت هذه القيمة باتجاه الواحد فأنها تشير إلى تحسن في مستويات التنمية المذكورة. وانحصرت المجموعة الأولى من الدول بين (0.800-1.00) من قيمة الدليل المذكور وهي تضم (45) بلدا واتخذت الرتب من (1) إلى (45)، والمجموعة الثانية من الدول (0.500-0.799) من قيمة الدليل المذكور وهي تضم (94) بلدا واتخذت الرتب من (46) إلى (94)، والمجموعة الثالثة من الدول (0.500) وأقل من قيمة الدليل المذكور وهي تضم (35) بلدا واتخذت الرتب من (95) إلى (174). وقد تبين على وفق هذا التقسيم وفي ظل دليل التنمية

البشرية، أن دولتين عربيتين قد جاءتا في آخر ترتيب المجموعة الأولى من الدول "مرتفعة التنمية البشرية"، وهما الكويت وقطر "وهما من مجموعة الدول العربية النفطية الخليجية"، ولا تشكل الأهمية النسبية لسكانها سوى (0.9%) بالنسبة لسكان الوطن العربي في مطلع التسعينات من القرن العشرين، بينما ضمت مجموعة الدول "متوسطة التنمية البشرية" إحدى عشر دولة عربية، احتلت البحرين مقدمة الدول العربية، وقدرت قيمة دليل التنمية البشرية فيها نحو (0.790) في حين كان ترتيب الجزائر في آخر القائمة العربية بقيمة (0.528) للدليل المذكور، وتوزعت باقي الدول التسعة بين القيمتين المذكورتين. أما الدول العربية التي ضمتها المجموعة الثالثة وهي الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة فقد بلغت سبع دول عربية، بلغ دليل التنمية البشرية للدولة الأولى في القائمة وهي المغرب نحو (0.433) وآخرها الصومال بقيمة بلغت (0.087) وذلك عام 1990. في حين يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1999 أن هناك تحسنا قد طرأ في المؤشر المذكور في العديد من الدول العربية، وبناءا عليه انتقل بعض منها من مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية إلى مرتفعة التنمية البشرية مثل البحرين والإمارات، إلا أن إجمالي سكان هذه المجموعة ما زال متواضعا ولا يشكل سوى (2%) من سكان الوطن العربي، كما انتقلت كل من المغرب ومصر العربية من مجموعة الدول منخفضة التنمية البشرية إلى متوسطة التنمية البشرية. وتوافقا مع هذا التصنيف فقد جاء ترتيب الدول العربية على وفق مستوى التنمية البشرية ضمن مجموعة دول العالم، أن احتلت أربع دول عربية نفطية هي كل على التوالي (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) الترتيب (43,41,37,35) ضمن مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية، بينما توزعت إحدى عشر دولة عربية هي وعلى التوالي (ليبيا، لبنان، السعودية، عمان، الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، مصر، المغرب) بين الترتيب (65) والذي اقتصت به ليبيا، وآخرها في الترتيب (126) اقتصت به المغرب من بين مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية، أما الدول العربية منخفضة التنمية البشرية، فقد جاءت السودان في الترتيب (142) ثم كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي على وفق الترتيب (157,149,148) من مجموع (174) دولة من دول العالم ضمنها تقرير التنمية البشرية لعام 1999 والذي يختلف عن نظيره في مطلع عقد التسعينات. وقد اهتمت الدراسة أيضا بإيجاد الترابط بين ترتيب الدول العربية في المجموعات الثلاث للتنمية البشرية ومتوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية التي تعد في مقدمة الحاجات الأساسية، وقد تبين أن الدول العربية التي ضمتها المجموعة الأولى قد بلغ متوسط نصيب الفرد فيها فوق المتوسط الموصى به صحيا، وهي كما مر سلفا تعد مجموعة متواضعة من السكان بالنسبة لإجمالي السكان في الوطن العربي. وعانت مجموعة الدول العربية متوسطة التنمية البشرية من قصور نسبي في التغذية في مطلع عقد التسعينات، وتحسن العديد منها بعد منتصف العقد المذكور، في حين أن الدول العربية التي وقع ترتيبها ضمن مجموعة الدول العربية منخفضة التنمية البشرية فإن العجز والقصور النسبي في امدادات الغذاء كان واضحا على متوسط نصيب أفراد المجتمع سواء في مطلع عقد التسعينات أو بعد منتصفه. ولا شك أن هذا الانخفاض في أهم مكونات الحاجات الأساسية قد جاء من القصور في التنمية البشرية، وخاصة انخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع في الدول المذكورة (15). ويقدر متوسط الناتج المحلي للفرد حسب تعادل القوة الشرائية الدولية في الوطن العربي (4094) دولار لعام 1997، وهو أعلى من متوسط هذا المؤشر لبلدان المجموعة ذات المستوى المتوسط الذي كان (3227) دولار، وأدنى من متوسطه للعالم الذي قدر بـ (6332) وأدنى بكثير مما كان لبلدان المجموعة عالية المستوى وهو (21647) دولار للفرد في السنة ذاتها. وكان التحصيل التعليمي لنفس العام وعلى وفق المقياس المركب أدنى من مجموعة البلدان متوسطة المستوى والصين وأعلى من الهند، إذ يلاحظ أن نسبة الأمية الأبجدية في سكان

الوطن العربي كانت (41.4%) وهي أيضا مرتفعة. كما يشير مؤشر حجم السكان الحضري من مجموع السكان الذي وصل في نفس العام إلى (55.6%) والذي يعبر عن تحول الأقطار العربية سريعا إلى مجتمعات مدنية والذي تشير نسبته المرتفعة إلى عدم الانسجام مع مستوى التطور الاقتصادي عموما وإخفاقات النمو في متوسط الدخل للفرد خصوصا، حيث أن تركيز السكان في المدن ونموه السريع فيها يلقي أعباءا جديدة على التنمية نظرا لعجز البناء التحتي والإسكان والخدمات⁽¹⁶⁾.

وتشير إحصائيات عقد التسعينات بأن تعداد سكان الوطن العربي في عام 1999 كان نحو (273) مليون نسمة، ويعتبر معدل نموه البالغ (2.4%) سنوياً من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث يبلغ متوسط معدل نمو السكان في العالم (1.6%)، ويصنف ثلث السكان تحت خط الفقر. وقد بلغ متوسط معدل الأمية في الدول العربية خلال عام 1998 نحو (43%) من السكان في الفئة العمرية (15) سنة فما فوق. ويتجاوز معدل البطالة السافرة في الوطن العربي (20%) من إجمالي القوى العاملة. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 1999 بحوالي (621.8) مليار دولار بالأسعار الجارية، محققا معدل نمو قدره (5.8%)، مقارنة بنحو (587.6) مليار دولار في عام 1998. وتمثل النشاطات الريعية كالنفط ما نسبته (21%) من مكونات ناتج القومي، وترتفع الأراضي غير القابلة للزراعة إلى ما يزيد على (86%) في حدود التقنيات الزراعية المتاحة، وتتسع قيمة الفجوة الغذائية العربية عن (11.7) مليار دولار⁽¹⁷⁾.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية خلال عام 2007 حوالي (14%) بالمقارنة مع (18.2%) في عام 2006. وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة من (6.4%) عام 2006 إلى (5.6%) عام 2007، وذلك نتيجة لارتفاع الضغوط التضخمية في هذه الدول، وتراجع النمو في عدد من الدول العربية بسبب تضافر عدة عوامل منها التأثير بارتفاع تكلفة استيراد النفط، والسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج. ويبين الهيكل القطاعي للناتج لعام 2007 محافظة قطاع الصناعات الإستخراجية على أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بحصة بلغت حوالي (39.8%). من ناحية أخرى، يبين هيكل الإنفاق أن الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي مازال يستحوذ على أعلى حصة من بنود الإنفاق بنسبة بلغت (58.1%). وارتفعت حصة الاستثمار في الناتج عام 2007 نتيجة توسع البرامج الاستثمارية في الدول العربية، وساهم نمو الاستثمار عام 2007 في زيادة الطلب المحلي بشكل ملحوظ في هذه الدول. وسجلت واردات السلع والخدمات معدل نمو أعلى من معدل نمو صادرات السلع والخدمات، مما أدى إلى تراجع طفيف في نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في الدول العربية ككل. وتظهر التقديرات المتاحة عن مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية التباين الواضح بين هذه الدول، فقد تجاوزت نسبة الفقراء (40%) في المائة في الدول العربية الأقل دخلا. وفي جانب التطورات الاجتماعية، سجل معدل النمو السكاني ارتفاعا من (2.30%) عام 2006 إلى (2.39%) عام 2007، ويعد الأعلى بالمقارنة مع أقاليم العالم الرئيسية. كما سجلت نسبة السكان في سن العمل ارتفاعا ملحوظا في عدد من الدول العربية. وفي مجال التعليم، تحسنت معدلات القيد في عدد كبير من الدول العربية في مرحلتها التعليمية الأساسية والثانوية، وتفاوتت بشكل كبير في مرحلة التعليم العالي. ومازالت معدلات الأمية في الدول العربية مرتفعة، حيث يقدر متوسطها بحوالي (30) في المائة، خاصة بين الإناث البالغات، رغم التقدم المسجل في فجوة النوع الاجتماعي في التعليم، وتحسن مؤشر دليل المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات التعليم. وتمكنت غالبية الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال الخدمات الصحية نتج عنه ارتفاع في نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات، وارتفاع معدل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتحسن معدلات وفيات الأطفال الرضع. كما تحسنت

نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة، والذين يتوفر لديهم صرف صحي ملائم. وفي مجال العمالة والبطالة، تشير البيانات المتاحة أن قطاع الخدمات يوظف حوالي (55.8%) من إجمالي القوى العاملة العربية، مقابل حوالي (27.7%) في قطاع الزراعة، و (16.5%) في قطاع الصناعة. ويقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية كمجموعة بحوالي (14%)، وهو الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في تلك الدول حوالي (17) مليون عاطل. وتظهر البيانات المتوفرة عن البطالة في الدول العربية ارتفاع معدلاتها في الدول الأقل دخلا مثل موريتانيا، والسودان، واليمن، وفي الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، مثل العراق وفلسطين والصومال. وتتميز الدول العربية ككل عن غيرها من مناطق العالم ببعض الخصائص أهمها تركيز البطالة في أوساط الشباب وطالبي العمل لأول مرة، وارتفاع البطالة بين المتعلمين بشكل عام ولدى الإناث بشكل خاص (18).

المبحث الثاني

آثار العولمة وإشكالية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي

منذ ربع قرن مضى أصبح بالإمكان تصنيف الدول العربية إلى ثلاثة اتجاهات اقتصادية رئيسية، اعتمد الاتجاه الأول برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعد بمرجعيتها الأفكار والآراء الاقتصادية النيوكلاسيكية بقدر أو بآخر ويضم من الدول كلا من مصر والأردن وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا ولبنان، ويتمحور الاتجاه الثاني حول اقتصاديات الريع النفطي ويضم من الدول كلا من الكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية والبحرين وعمان، في حين أن الاتجاه الثالث تحكمه العلاقات غير المتوازنة بين آليات السوق وتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ويضم من الدول كلا من ليبيا وسوريا واليمن والسودان وجيبوتي والصومال والعراق (سابقا). ويشير التقرير العربي الموحد لعام 2000 إلى أن السكان في الوطن العربي قد بلغوا (273.028) مليون نسمة وبمعدل ما نسبته (2.37%) عام 1999، وتراوحت معدلات النمو الاقتصادي في العالم بين ما نسبته (2.5%-4.1%)، وأن نظيرتها في الدول المتقدمة تراوحت بين (2.4%-3.3%)، في حين اتسع التباين في هذا المعدل في الاقتصادات العربية إلى ما نسبته بين (-3.1%) و (8.5%) خلال السنوات (1994-1999)، ويعود هذا التباين إلى التقلبات الواسعة في إيرادات النفط، وتأرجحت معدلات التضخم في الدول المتقدمة بين (1.4%-2.6%)، في حين اتسع التباين في هذا المعدل في الاقتصادات العربية بين ما نسبته (16%)، وكان التباين في معدل متوسط الدخل العربي أكثر اتساعا، إذ تراوح بين (-5.07%) و (6.9%) خلال المدة المذكورة. وجدير بالذكر أن الاقتصاد العربي يعد من الاقتصادات القليلة في العالم الذي يعد متوسط الدخل فيها في نهاية القرن الماضي أدنى من قيمته منذ ربع قرن مضى (19).

وستحاول الدراسة في هذا المبحث الإجابة عن مشكلة الدراسة حول ماهية النتائج المترتبة عن آليات العولمة على اقتصاديات الأقطار العربية، وكذلك الإجابة عن إمكانية تحقيق أو انسجام هذه النتائج مع التنمية المستدامة.

وللإجابة سيتم التطرق إلى ثلاثة محاور تخص المجاميع الثلاثة آنفة الذكر من الأقطار العربية هي: أوضاع الميزان الجاري العربي، والمديونية الخارجية والمعونات الإنمائية، والفقر في الوطن العربي.

المطلب الأول: أوضاع الميزان الجاري العربي

تسعى السياسات الاقتصادية الرشيدة إلى تحقيق التوازن في الميزان الجاري لاعتبارات اقتصادية تنعكس آثارها على أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية في الأقطار العربية، فالتأرجح بين الفائض والعجز عند مستوى التوازن لا يشكل أثارا بالغة الأهمية

على الصعيد الاقتصادي، وربما قد تكون ضرورية عند هذه المستويات في بعض الأحيان، ولكن تظهر الإشكالية في حالة ارتفاع قيمة العجز أو الفائض وأهميته النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وان كانت الآثار الضارة للعجز أكبر من نظيرتها عندما يتسم هذا الميزان بالفائض، فارتفاع قيمة العجز تشير إلى تزايد قيمة الاستيرادات مقارنة بالصادرات، وأن تحويلات العاملين وغيرهم في الاقتصاد المحلي إلى الخارج أكبر من نظيرتها إلى داخل الاقتصاد المحلي، وعندما يستمر العجز وتتنامى قيمته، يعني ذلك في مضمونه الاقتصادي انخفاضاً في معدل الاستثمار، أما في حالة ارتفاع الفائض وأهميته النسبية إلى إجمالي الناتج المحلي، فعلى الرغم من أن هذا الفائض يشير إلى أن الاقتصاد يتمتع بارتفاع عرض الموارد النقدية الأجنبية التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية، إلا أن الأضرار التي تولدها هذه الحالة تؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن المجازفة في استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الفائض يعطي مؤشرات احتمالية لرجال الأعمال في الخارج بانخفاض جدول معدل الاستثمار المحلي العربي، ولهذا المسألة آثار اقتصادية غير مرغوبة بعيدة الأمد.

ويشير الميزان الجاري الإجمالي العربي إلى اتجاهات غير مستقرة خلال السنوات الثلاثين الماضية، فقد بلغ الميزان المذكور ما قيمته (2.596) مليار دولار في منتصف عقد الثمانينات، وتضاعف العجز ليبلغ ما قيمته (5.794) مليار دولار في منتصف عقد التسعينات ولكنه حقق فائضاً مقداره (2085) مليار دولار في نهاية العقد الأخير، وتصعب إمكانية الاستنتاج بشأن مدى الآثار التي يمكن أن يحدثها هذا الميزان بصفته التجميعية، إذ أن فاعلية الاقتصادات العربية منفصلة بعضها عن البعض الآخر، ومن ثم فإن تجميع أدائها على صعيد مكونات الميزان التجاري لا تعكس أداء الاقتصاد العربي في مجمله، بقدر ما تعطي مؤشرات مضللة إلى حد بعيد، وذلك لوجود دول الفائض مع دول العجز في موازين حسابية موحدة، ولمعرفة آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي فقد ضمت الموازين الجارية للدول التي اعتمدت هذه البرامج مع بعض، وكذلك دول الاقتصاد الريعي ثم اقتصاد التحكم. وقد اتسمت مجموعة الدول العربية التي اعتمدت برامج الإصلاح الاقتصادي بالعجز خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من القرن الماضي، فقد بلغ هذا العجز نحو (3.069) و(4.770) مليار دولار في منتصف عقد الثمانينات والتسعينات وتمثل ما نسبته (2.79%) و (2.97%) من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول المذكورة على الترتيب، وانخفض هذا العجز إلى ما قيمته (1.751) مليار دولار ويمثل (0.87%) من إجمالي الناتج المحلي المذكور عام 1999، وجدير بالذكر أن هذا النمط من الإصلاحات الاقتصادية لم يغير من الأهمية النسبية للعجز في السنتين 1985 و1995 (ما قبل الإصلاح وما بعده)، وهي السنوات العشر التي يفترض أن برامج الإصلاح الاقتصادي قد أثرت خلالها في كفاءة أداء المتغيرات الاقتصادية المختلفة، والتي تؤدي حصيلتها إلى التوازن أو تحقق قدر من الفائض في الميزان المذكور، وعلى الرغم من انخفاض العجز نسبياً في نهاية عقد التسعينات إلا أنه يصعب القول أن هذا الانخفاض قد جاء حصراً من جراء برامج الإصلاح الاقتصادي، بقدر ما تحقق بسبب التحسن النسبي الذي طرأ على البيئة الاقتصادية الدولية في النصف الثاني من عقد التسعينات. في حين استطاعت اقتصاديات التحكم (سوريا) خفض العجز البالغ (1.072) مليار دولار ويمثل ما نسبته (6.3%) من إجمالي الناتج المحلي السوري عام 1985، وتحقيق فائض قدره (287.5) مليون دولار ويمثل ما نسبته (17.3%) من إجمالي الناتج المذكور عام 1995، وبقي عند مستواه تقريباً في عام 1999 حيث حقق فائضاً قدره (201.5) مليون دولار، ولا شك أن لسياسات التحكم الأثر في الاقتراب من حالة التوازن في الميزان الجاري في دولة مثل سوريا. أما مجموعة الدول النفطية الخليجية فقد حققت فائضاً في الميزان الجاري، إلا أنه اتسم بتقلبات واسعة في السنوات الثلاثة آتفة الذكر، إذ بلغ الفائض في عام 1985 ما قيمته

(184.1) مليون دولار ويمثل (%0.12) من إجمالي الناتج المحلي لهذه المجموعة، وارتفع في عام 1995 إلى ما يزيد عن (12.49) مليار دولار، وهي تمثل ما نسبته (%5.5)، ثم انخفض في عام 1999 إلى (8.37) مليار دولار وتمثل ما نسبته (%3.2) من إجمالي الناتج المحلي المذكور، ولا يعود هذا الفائض إلى كفاءة الأداء الاقتصادي، ولم يتأت من جراء تغيرات هيكلية في الاقتصادات المذكورة، بقدر ما يعزى هذا الفائض إلى عوائد الصادرات النفطية، وقد انعكست التقلبات في أسعار النفط على حجم هذا الفائض وتقلباته، وبالنظر إلى أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الريعي تعد محدودة، فإن جزءاً غير قليل من عوائد الصادرات النفطية تسربت إلى خارج دائرة النشاط الاقتصادي العربي، ويمكن القول بقدر كبير من الثقة أن الفائض في الميزان الجاري لمجموعة الدول العربية الريفية، والعجز في مجموعة الدول المعتمدة على برامج الإصلاح الاقتصادي، تشكل إحدى المبررات الاقتصادية الضرورية لإمكانات التنسيق والتكامل على الصعيد العربي، وبذلك فإن أوضاع الميزان الجاري تعد إحدى أدوات تفعيل النمو والتنمية الاقتصادية على الصعيد العربي⁽²⁰⁾.

أما خلال الألفية الثالثة، فقد تراجع فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة (%6.5) في عام 2007، ليصل إلى (236.9) مليار دولار، مقارنة بفائض قدره (253.4) مليار دولار في عام 2006. ويعتبر هذا التراجع الأول من نوعه منذ عام 2001، حيث كان الفائض قد استمر في الارتفاع بصورة متواصلة خلال الخمسة أعوام السابقة. وقد نجم التراجع أساساً عن النمو الملحوظ لعجز ميزان صافي الخدمات والدخل والذي فاق أثر النمو المحدود نسبياً لفائض الميزان التجاري والتراجع في عجز صافي التحويلات. هذا، ونظراً لارتفاع النمو الاقتصادي بالدول العربية كمجموعة خلال عام 2007، اقتضت نسبة فائض الموازين الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية على (%16.1) للعام المذكور، وهو ما يقل عن النسبة المتحققة في العامين السابقين والبالغة (%19.6) في عام 2006 و (%17.9) في عام 2005. وعلى مستوى الدول فرادى، يلاحظ بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط أن بعضها قد شهد نمواً محدوداً في فائض ميزان الحساب الجاري بينما شهد بعضها الآخر تراجعاً فيه، وذلك باستثناء العراق الذي حقق نمواً بلغ (%46.4) خلال عام 2007 مقابل (%20.9) في عام 2006، وقطر الذي حقق فيها الفائض نمواً بلغ (%2) مقابل تراجعاً بنسبة (%18.5) للعامين المذكورين على التوالي. فقد اقتصر نمو الفائض على (%2.7) بالنسبة للإمارات مقابل (%47.9)، وعلى (%5.6) للجزائر مقابل (%36.7)، أما بالنسبة للسعودية فقد حقق الفائض تراجعاً في عام 2007 بنسبة (%4.0) مقابل ارتفاع بنسبة (%9.9) في عام 2006، وحقق الفائض تراجعاً أيضاً في كل من الكويت بنسبة حوالى (%8.0) وليبيا بنسبة (%7.4) وعمان بنسبة (%6.9) بعد أن كانت الدول الثلاث قد حققت ارتفاعاً في الفائض في العام السابق. وفيما يتعلق ببقية الدول العربية ذات الفائض في الميزان الجاري، يلاحظ أن البحرين قد حققت ارتفاعاً في الفائض بنسبة (%32.9) خلال عام 2007، بينما تراجع الفائض في مصر بنسبة (%81.7)، وتحول الفائض إلى عجز في كل من سورية والمغرب واليمن. أما بالنسبة للدول العربية ذات العجز في الميزان الجاري، يلاحظ ارتفاع هذا العجز خلال عام 2007 لموريتانيا بنسبة (%813.6)، وللبنان بنسبة (%382.4)، ولجيبوتي بنسبة (%83.5)، وللأردن بنسبة (%75.6)، ولتونس بنسبة (%45.6). في حين تراجع العجز للسودان بنسبة (%12.0). وبالنسبة لأرصدة الموازين الجارية منسوبة للناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ أن كافة دول الفائض باستثناء العراق والبحرين، قد تراجعت فيها نسبة رصيد الميزان الجاري للناتج في عام 2007 مقارنة بعام 2006، وذلك مع حفاظها على ذات الترتيب. فاستمرت الكويت في تسجيل أعلى نسبة فائض إلى الناتج حيث بلغت (%42.4) في عام 2007 مقابل (%50.7) في عام 2006. وتلتها ليبيا حيث بلغت النسبة

(36.6%) مقابل (45.0%) للعامين المذكورين على التوالي، ثم السعودية بنسبة (25.2%) مقابل (28.1%)، فالجزائر بنسبة (22.6%) مقابل (24.8%)، والإمارات بنسبة (19.3%) مقابل (21.9%). أما بالنسبة للبحرين، فقد ارتفعت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (15.7%) في عام 2007 مقابل (13.8%) في عام 2006، وتراجعت النسبة في عام 2007 لكل من عمان وقطر لتبلغ (10.1%) و (9.7%) على التوالي. وارتفعت النسبة للعراق، والتي تمثل الاستثناء الثاني في دول المجموعة كما سبقت الإشارة، لتصل إلى (4.9%). وأخيراً، تراجعت نسبة الفائض لمصر لتصل إلى (0.4%). أما بالنسبة لكل من سورية والمغرب، فقد تحولتا كما سبقت الإشارة من تحقيق فائض جاري إلى تحقيق عجز بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما (0.1%). كذلك تحول الفائض إلى عجز في الميزان الجاري في اليمن بلغت نسبته للناتج المحلي الإجمالي (1.6%). أما فيما يتعلق بدول العجز في الميزان الجاري، فقد ارتفعت نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي لكافتها باستثناء السودان. فارتفعت نسبة العجز للناتج لجيبوتي من (14.4%) في عام 2006 إلى (24.3%) في عام 2007. وللبنان من (4.8%) إلى (21.5%) للعامين المذكورين على التوالي. كما ارتفعت نسبة العجز أيضاً للأردن من (11.3%) إلى (17.7%). ولموريتانيا من (1.3%) إلى (11.4%)، ولتونس من (2.0%) إلى (2.6%)، بينما انخفضت النسبة للسودان من (8.5%) إلى (5.7%)⁽²¹⁾.

المطلب الثاني: المديونية الخارجية والمعونات الإنمائية

لا يعدو أن يكون الدين الخارجي سوى مسألة محاسبية في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلا أن عدم التكافؤ في اقتصادات طرفي الدين وعدم كفاءة إدارته في الزمن المعاصر أساء إلى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة بعض الدول المدينة من جراء عدم قدرتها على الوفاء بالدين أو خدمته خلال مدته الزمنية، ويعد مازق المديونية الخارجية في مقدمة الأسباب التي حفزت مؤسسات "بريتن وودز" ممثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين على تأكيد مشروطيتها لإقراض الدول النامية ومنها العربية، بأن تعتمد الدول المقترضة برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لضمان خدمة الدين على وفق قيمته وأفاقه الزمنية، وقد أشارت العديد من أدبيات هذه المؤسسات المذكورة إلى أن فعالية هذه البرامج ستؤدي إلى تدنية مازق المديونية وتخلص الدول النامية عموماً من أعبائها⁽²²⁾. ومن أجل استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام في ذمة الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي القائم الخارجي وإمكانية استمراره في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية مديونته الخارجية بعائدات صادراته.

ولا تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ألفين إلى وجود مديونية خارجية في مجموعة الدول العربية النفطية (الخليجية)، إنما تنحصر المشكلة بصفة رئيسية في مجموعة الدول العربية التي اعتمدت برامج الإصلاح الاقتصادي، وربما أن دافعها الأساس من اعتماد برامج الإصلاح المذكورة هو تعاضم مازق المديونية الخارجية، وتباطؤ قدرة اقتصادات هذه الدول عن سداد أقساط الديون أو خدمتها، الأمر الذي اضطر البعض منها إلى إعادة جدولتها من خلال "نادي روما" وغيره من المؤسسات التي يمكن اللجوء إليها لهذا الغرض. حيث تشير بيانات المديونية في عام 1985 إلى أن الدول الست الرئيسية (الأردن، تونس، الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا) التي اعتمدت برامج الإصلاح الاقتصادي خلال هذا العام وما بعده، قد بلغت مديونيتها الخارجية نحو (55.079) مليار دولار وتمثل أكثر من ثلثي ديون الدول العربية المقترضة، وما نسبته (64%) من

إجمالي ناتجها المحلي، وما نسبته (265%) من عوائد الصادرات، وهذا يشير إلى ارتفاع أعباء المديونية الخارجية بالنسبة بهذه المجموعة من الدول ويصنفها من ضمن الدول ذات المديونية العالية، وتتباين الدول المذكورة في هذه الأهمية، إذ تبلغ أدناها ما نسبته (24.2%) وأقصاها 1999 عند مقارنتها بعام 1985 في موريتانيا. أما أوضاع المديونية الخارجية للدول ذاتها فقد بلغت في العام 1999 ما قيمته (104.4) مليار دولار، وبزيادة ما نسبته (89.5%) عند مقارنتها بعام 1985، وبين العامين المذكورين تم تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مستهدفة تدنية أعباء المديونية، في حين رافق هذه الأوضاع ارتفاع الأهمية النسبية للديون إلى الصادرات لتبلغ ما يزيد عن (334%) وبمعنى آخر ارتفاع عجز الصادرات للوفاء بالمديونية الخارجية لهذه المجموعة من الدول في العام مقارنة بالآخر، وبقيت الديون الخارجية تشكل ما يزيد عن نصف إجمالي الناتج المحلي (51.9%) في نهاية عقد التسعينات، الأمر الذي يؤكد أن أعباء المديونية قد أخذت بالتزايد خلال السنوات الخمس عشرة المذكورة، ولا شك أن جزءاً من هذه الأعباء المتزايدة قد جاءت من عدم كفاءة الأداء الاقتصادي للوفاء بالتزاماته الخارجية خلال المدة المذكورة على الرغم من اعتماد البرامج الاقتصادية الواعدة بتقديم البرامج الاقتصادية الواعدة بتقديم حلول لهذه الإشكالية العربية المزمنة. أما بالنسبة إلى المؤشرات الاقتصادية سابقة الذكر في دول التحكم (سوريا) فلم تكن بأفضل من نظيرتها الدول التي اعتمدت برامج الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن ليس هناك تأثيرات فاعلة ومؤكدة لخفض قيمة المؤشرات الاقتصادية للمديونية في الدول العربية على الرغم من اختلاف سياساتها الاقتصادية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية⁽²³⁾.

وفيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجع للدول العربية المقترضة كمجموعة من (27.9%) في عام 2006 إلى (26.1%) في عام 2007، مسجلاً انخفاضاً للعام الخامس على التوالي. وقد جاء ذلك في ضوء النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة الذي تجاوز الارتفاع في المديونية العامة الخارجية للعديد منها. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان والمغرب ومصر أقل من المتوسط للدول العربية، إذ أنها لم تتجاوز (26%). وجاءت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من اليمن والأردن وموريتانيا وجيبوتي والسودان وتونس ولبنان أكثر من المتوسط للدول العربية، حيث تراوحت بين (27.5%) في اليمن وحوالي (85.1%) في لبنان. وعلى صعيد الدول فرادى، فقد حافظت الجزائر على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية المقترضة، حيث بلغت (4.1%) في عام 2007. وقد سجلت سورية كذلك انخفاضاً في هذه النسبة من (12.6%) في عام 2006 إلى (10.2%) في عام 2007. وقد شهد كل من الأردن والسودان تراجعاً ملموساً في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت في الأردن من (56.1%) في عام 2006 إلى (51.3%) في عام 2007، وفي السودان من (62.9%) إلى (54.3%) خلال نفس المدة. وحققت تونس انخفاضاً في هذه النسبة من (57.1%) في عام 2006 إلى (55.8%) في عام 2007 ولبنان من (88%) إلى (85.1%) في نفس المدة. وفيما يتعلق ببقية الدول، فقد سجلت تحسناً طفيفاً في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أما في مصر حيث انخفضت هذه النسبة إلى (25.7%)، واليمن حيث تراجعت إلى (27.5%). أما في كل من المغرب وموريتانيا، فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً ضئيلاً حيث وصلت إلى (21.2%) في المغرب وإلى حوالي (48.1%) في موريتانيا. وعلى صعيد مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع في الدول العربية المقترضة كمجموعة من (13.6%) في عام 2006 إلى (6.4%) في عام 2007. ويعود هذا التراجع الملموس إلى

كون خدمة الدين الخارجي كانت كبيرة بشكل استثنائي في عام 2006 نتيجة للقفزة الكبيرة في خدمة الدين الخارجي للجزائر جراء سدادها المبكر لمعظم مديونيتها الخارجية. وبالإضافة، فإن النمو المرتفع لصادرات السلع والخدمات في الدول العربية كانت كبيرة وخصوصاً الإيرادات النفطية والعوائد من السياحة. وقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في جميع الدول العربية باستثناء اليمن التي ارتفعت فيها هذه النسبة من (2.8%) في عام 2006 إلى (3.4%) في عام 2007، وعمان التي ازدادت فيها هذه النسبة من (1.4%) إلى (2.4%) خلال نفس المدة. وقد كان انخفاض نسبة خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات هو الأكبر فيما يتعلق بالجزائر للأسباب سالفة الذكر، حيث انخفضت من (3.2%) في عام 2006 إلى (23.2%) في عام 2007. وقد انخفضت هذه النسبة أيضاً في تونس من (18.2%) إلى (13%) خلال نفس المدة لقيام تونس بزيادة دفعات خدمة الدين الخارجي جراء السداد المبكر لجزء من مديونيتها الخارجية. كذلك تراجعت هذه النسبة في لبنان من (28.1%) إلى (24.3%). وقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات بنسب متفاوتة في بقية الدول العربية المقترضة⁽²⁴⁾.

وتشير المفاهيم النظرية إلى أن تزايد أعباء المديونية تؤدي إلى نزوح رأس المال العربي إلى خارج النشاط الاقتصادي المحلي للبحث عن بيئة اقتصادية أكثر استقراراً لأغراض الاستثمار، وفي حالة إنفاق القروض الأجنبية في غير مجالاتها الأساسية، فإن ذلك يؤدي إلى تشوهات هيكلية في بنية الاقتصاد المحلي.

وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي (3.5) مليار دولار في عام 2007، مسجلاً زيادة بنسبة (7.5%)، مقارنة بالعام السابق. وتقدر نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية (الإمارات والسعودية والكويت) بحوالي (0.4%) عام 2007. ولقد بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية المانحة خلال المدة (1970-2007) حوالي (132) مليار دولار، قدمت منها دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (125) مليار دولار، أي ما يعادل حوالي (94.7%) من إجمالي المساعدات الإنمائية، بينما ساهمت الدول العربية الأخرى بحوالي (7) مليار دولار. كما واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق جهودها في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات عملياتها التمويلية حوالي (4.7) مليار دولار في عام 2007 وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية نسبة (59.8%) في عام 2007 مقارنة بنسبة (65.2%) في عام 2006. ويعتبر العون الإنمائي العربي مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، وأحد أهم عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشمل المساعدات العربية الإنمائية معظم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتعطي أهمية خاصة لتمويل مشاريع التنمية في الدول العربية من أجل دعم الكيان الاقتصادي العربي. وقد اكتسبت الدول العربية المانحة، خلال حوالي نصف قرن، خبرة كبيرة في هذا المجال، وأقامت شبكة من علاقات التعاون والتنسيق مع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة تمكنت فيها مختلف الأطراف من تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية التي تقدمها. كما أسهمت الدول العربية المانحة في إبراز قضايا وأولويات التنمية العربية على ساحة العون الإنمائي الدولي. وقد سجلت المساعدات الإنمائية العربية في عدد من السنوات مستويات مرتفعة تجاوزت نسبة (0.7%) من الدخل القومي الإجمالي، وهو الحد الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة من الدخل القومي الإجمالي للدول الغنية لتوفيره كمساعدات إنمائية للدول النامية. وللمساعدات الإنمائية العربية خصوصية تميزها عن المساعدات الدولية، كونها تعتمد

على مصدر ناضب وهو النفط، علاوة على كونها مقدمة من دول نامية إلى دول نامية أخرى⁽²⁵⁾.

المطلب الثالث: الفقر في الوطن العربي

يتطلب تعريف الفقر تحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر". يقدر خط الفقر على أساس مفهوم الدخل أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي. ويهدف تحديد خط الفقر إلى التعرف على الأفراد الذين لا يستطيعون مقابلة احتياجاتهم الأساسية كما يلخصها هذا الخط. ومن أهم وأكثر مؤشرات الفقر استخداما قياس نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان أو (الأسر) في المجتمع. وتظهر التقديرات المتاحة عن مؤشرات الفقر في الدول العربية التباين الواضح بين هذه الدول، حيث أن نسبة الفقراء كانت تفوق (40%) في الدول الأقل دخلا مثل اليمن، وموريتانيا، وفلسطين، والصومال، والسودان، وجيبوتي، وجزر القمر، وتقع بين (10%) و (20%) في الأردن، والبحرين، وسورية، ومصر والمغرب، وأقل من (10%) في تونس، والجزائر ولبنان. وتشير تطورات مستويات الفقر في الدول العربية إلى تناقص نسب الفقر في غالبية الدول، وإن كانت لا تزال عند مستويات مرتفعة. ففي حين انخفضت نسب الفقر في عدد من الدول العربية مثل تونس والمغرب، فإن مستوياتها قد زادت بشكل ملحوظ خلال تسعينات القرن الماضي في دول مثل جيبوتي واليمن. ويظهر من البيانات المتوفرة أن معدلات الفقر ظلت مرتفعة ليس فقط في الدول الأقل نموا، بل أيضا في الدول التي تعيش ظروفًا داخلية صعبة مثل الصومال وفلسطين، وكذلك العراق حيث تفيد بعض التقديرات المتوفرة رغم تباينها، ارتفاع نسبة الفقر، وفق التعريف الدولي لخط الفقر، حيث تراوحت بين (15%) و (40%). يرتبط تطور نسب الفقر بشكل وثيق بمعدلات النمو المتحققة ويتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل. فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا تصاحب هذا النمو مع إعادة توزيع الثروة في غير صالح الفقراء. لذلك تركزت جهود الدول والمؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو "مناصرا" للفقراء. وتشير البيانات المتاحة إلى أنه في حالة تونس في المديتين (1985-1990) و(1995-2000)، وفي حالة موريتانيا في المدة (1993-1996) ترجم النمو الإيجابي في متوسط إنفاق الفرد إلى تحسن في توزيع الدخل وتراجع في مستويات الفقر* وفي بعض الحالات التي كان فيها نمو متوسط إنفاق الفرد سالبا مثل الأردن في المدة (1992-1997) والجزائر في المدة (1988-1995) واليمن في المدة (1992-1998)، فإن الأثر السلبي لتراجع النمو كان وقعه على الفقراء أقل من وقعه على غير الفقراء. وهذا يعني أن النمو كان مناصرا للفقراء في هذه الحالات. ولم يكن النمو مناصرا للفقراء في كل من الأردن في المدة (1997-2003)، والمغرب في المدة (1991-1999)، وتونس في المدة (1990-1995)، ومصر في المديتين (1991-1995) و (1995-2000)، وموريتانيا في المديتين (1987-1993) و(1996-2000)، وذلك لأن النمو الإيجابي في متوسط إنفاق الفرد تزامن مع تراجع في حالة توزيع الدخل لصالح غير الفقراء. وكان النمو المسجل في المغرب خلال المدة (1985-1991) محايدا حيث لم يؤثر تقريبا على توزيع الدخل، بينما تراجعت حالة توزيع الدخل وزادت مستويات الفقر خلال المدة (1991-1999)⁽²⁶⁾، الجدول رقم (1).

جدول (1)
تطور مؤشرات الفقر والإنفاق وتوزيع الدخل في الدول العربية
(وفق خط الفقر الدولي- دولار واحد باليوم)*

الدولة	الفترة	متوسط الإنفاق للفرد (دولار بالشهر)	نسبة السكان تحت خط الفقر (%)	معامل جيني (%)
الأردن	1987-1986	268.8	0.0	36.1
	1992	211.3	0.6	43.4
	1997	183.9	0.4	36.4
	2003-2002	211.6	0.1	38.9
تونس	1985	189.6	1.7	43.4
	1990	204.0	1.3	40.2
	1995	207.8	1.0	41.7
	2000	246.0	0.3	40.8
الجزائر	1988	168.8	1.8	40.1
	1995	160.9	1.1	35.3
مصر	1991-1990	88.6	4.0	32.0
	1995	85.8	3.8	32.6
	2000-1999	91.3	3.2	34.4
المغرب	1985-1984	153.8	2.0	39.2
	1991-1990	211.7	0.1	39.2
	1999-1998	176.8	0.6	39.5
موريتانيا	1987	46.9	46.7	43.9
	1993	54.5	49.4	50.1
	1996-1995	60.5	28.6	37.3
	2000	68.0	25.9	39.0
اليمن	1992	151.0	3.4	39.5
	1998	86.5	9.4	33.4

* بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 1993
المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٣٠.
من خلال ما تم التطرق إليه سابقا عن مؤشرات التنمية المستدامة، فضلا عن محاور أوضاع الميزان الجاري، والمديونية الخارجية والمعونات الإنمائية، والفقر في الوطن العربي، يمكن القول أن الاقتصادات العربية ما تزال بعيدة عن تحقيق التنمية البشرية المستدامة وفي ظل التحديات الراهنة في الأقطار العربية من زيادة السكان والفقر والبطالة وما تجره من ارتفاع في درجة الإعاقة والهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي تعميق حالة التخلف لما تولده المدننة من زيادة في الاستهلاك والاستيراد وزيادة في التلوث وما يجره ذلك من حصول التباين ما بين الأقاليم داخل القطر الواحد من سوء في توزيع الموارد والاستثمارات وتركزها في المدن الرئيسية وبشكل يجعل التنمية بعيدة أيضا عن تحقيق التنمية الإقليمية والتي من أهم أهدافها هو تقليل الفوارق بين الأقاليم في توزيع الفعاليات الاقتصادية.

الاستنتاجات

يمكن تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الدول العربية في ظل العولمة وفقاً لما يأتي:

- ١- في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية نمط الإنتاج الرأسمالي، نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي، نمط الإنتاج غير الرأسمالي، فإن العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.
 - ٢- في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية.
 - ٣- تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقاً في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.
 - ٤- ستؤدي العولمة حتماً في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لان التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن لطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون أقل بكثير من عرض قوة العمل.
 - ٥- من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان العربية، فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني. حيث يصبح ارتباط قطاع الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط مثلاً في البلد ذاته، وهو القطاع الذي يرتبط بدوره بالسوق العالمية للنفط بالمراكز أكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي وفي البلد نفسه.
 - ٦- سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثاً للبيئة من المركز إلى الدول العربية والنامية الأخرى وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لرأس المال.
 - ٧- سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.
 - ٨- سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة، بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.
 - ٩- من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي وذلك لان أهمية النفط العربي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط. وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.
- وفي ضوء الاستنتاجات السابقة والمتعلقة بفرضية الدراسة: تقبل فرضية الدراسة لتحققها، لان التحليل النظري اثبت "أن تحديات العولمة وخيار اقتصاد السوق الحر وتأثيرات التجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية، التي يواجهها العالم النامي والذي يشكل العالم الإسلامي والعربي بشكل خاص جزءاً منه، هي التحديات التي ينبغي على العالم العربي أن يخوض غمارها، وبالتالي فمواجهة هذه التحديات مع الإصرار على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي عموماً والتنمية المستدامة بشكل خاص هو الهاجس الذي ينبغي تحديده كهدف".

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة للدراسة يرى الباحث:

- ١- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.
- ٢- قيام سوق عربية لرأس المال وحركته في إطار الوطن العربي، وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.

- ٣- حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الدول العربية، إضافة إلى حرية التملك والإرث.
- ٤- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.
- ٥- خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها. وهذا يتطلب خلية استشارية تضم الخبراء العرب تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية، ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور هام في إنجاز مثل هذا الأمر.
- ٦- لا بد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام السوق العربية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم، والمنافسة والحرية الاقتصادية.
- ٧- وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الإستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.
- ٨- تعزيز إقامة المشاريع العربية المشتركة لتصبح نواة التكامل العربي مستقبلاً، ونفس الفكرة يمكن طرحها بالنسبة للبلدان الإسلامية.
- ٩- تدعيم الجهاز المصرفي والمالي في البلدان العربية والإسلامية، وإقامة البورصات الحديثة والسعي إلى التعاون بين الأسواق المالية في هذه البلدان وتطويرها.
- ١٠- إقامة مركز عربي وإسلامي دولي لتوفير المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية حول البلدان العربية والإسلامية، مع تميزها بالشفافية التامة، وربط هذا المركز بالشبكة العالمية (الانترنت).
- ١١- الاهتمام والارتقاء بالعامل البشري من حيث التكوين والتدريب وتعزيز قدرة الإنسان في البلدان النامية، خاصة منها العربية والإسلامية، على الإنتاج والتفكير والإبداع وتوفير متطلبات الحياة الكريمة التي تساعد على ذلك، وفي مقدمة ذلك توفير الحد الأدنى من الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المصادر والهوامش

- (1) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، ط١، منشورات بيت الحكمة، مطبعة الميزان، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٠١.
- (2) جوزيف سنكلنز، العولمة ومساوئها، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢١.
- (3) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيكوا"، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة- الخصوصيات والتحديات والالتزامات، وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة مقدمة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جدة ١٠-١٢/٦/٢٠٠٢، مطبعة البيت سلا، المغرب، ٢٠٠٢، ص ١١٧.
- (4) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٤٥١.
- (5) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيكوا"، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة- الخصوصيات والتحديات والالتزامات، مصدر سابق، ص ١١٧.
- (6) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٤٥١.
- (7) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيكوا"، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة- الخصوصيات والتحديات والالتزامات، مصدر سابق، ص ١١٨-١٢٠.
- (8) كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة علوم إنسانية، العدد ٢٥، السنة الثالثة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مقالة بدون صفحة، موقع علوم إنسانية. WWW.ULUMINSANIA.NET

- (9) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيكو"، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة- الخصوصيات والتحديات والالتزامات، مصدر سابق، ص ص ١٢٠-١٢٣.
- (10) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ٤٥٠-٤٥١.
- (11) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيكو"، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة- الخصوصيات والتحديات والالتزامات، مصدر سابق، ص ص ١٢٠-١٢٣.
- (12) المصدر نفسه، ص ص ١٢٠-١٢٣.
- (13) المصدر نفسه، ص ص ١٢٤-١٢٧.
- (14) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج، نيويورك، ٢٠٠١، ص ص ٤-٥.
- (15) بتصرف، سالم النجفي، "التنمية البشرية في الوطن العربي الأوضاع الراهنة ومآزق المستقبل- مقاربات نظرية"، مجموعة من الباحثين أعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة ١١-١٤ شباط ٢٠٠٠، دراسات في التنمية البشرية في الوطن العربي، ط١، منشورات بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد، أيار ٢٠٠١، ص ص ٣٠٩-٣١٥.
- (16) أحمد ابراهيم العلي، "التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي- مؤشرات مقارنة"، مجموعة من الباحثين شاركوا في الندوة المنعقدة في بيت الحكمة ١١-١٤ شباط ٢٠٠٠، دراسات في التنمية البشرية في الوطن العربي، ط١، منشورات بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد، أيار ٢٠٠١، ص ص ٣٢٦-٣٤٧.
- (17) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ١١-٢٩.
- (18) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ص ص ١٥-١٦.
- (19) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيات الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط١، منشورات بيت الحكمة، المطبعة الوطنية للطباعة الفنية الحديثة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ٤١-٤٣.
- (20) المصدر نفسه، ص ص ١٠١-١٠٤.
- (21) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ص ١٦٠-١٦٢.
- (22) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيات الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مصدر سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.
- (23) المصدر نفسه، ص ص ١٠٦-١٠٨.
- (24) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.
- (25) المصدر نفسه، ص ٢٠١.
- * علما بأن حالة توزيع الدخل تقاس بمعامل جيني الذي كلما زادت قيمته زادت درجة عدم العدالة وبالعكس، بحيث تتراوح قيمة هذه المعامل بين الصفر (حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو (١٠٠%) (حالة عدم العدالة القصوى).
- المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٨.
- (26) المصدر نفسه، ص ص ٢٨-٢٩.